



الرد العلمي على شبهة ضياع أصل صحيح البخاري

إعداد الدكتور

أحمد بن نافع المورعي

الأستاذ بقسم الكتاب والسنة بكلية أصول الدين

جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرد العلمي على شبهة ضياع أصل صحيح البخاري

أحمد بن نافع المورعي

قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: anmorri@uqu.edu.sa

ملخص البحث:

تمثل السنة النبوية الأصل الثاني للتشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم، فهما منبعان للتشريع متعاضان. وفي أيامنا هذه تعرضت السنة لحملات مغرضة من غلاة العلمانيين، والحدائين، ومن أبرز الشبهات المثارة التي ينعقون ويُسغبون حولها شبهة ضياع أصل صحيح البخاري، وأنه لا توجد نسخة خطية يُعتمد عليها لصحيح البخاري إلى غير ذلك مما يرمون إلى الطعن في السنة وكتبها، فكان هذا البحث لدحض هذه الشبهة ورد هذا الافتراء، وقد أوردت نص هذه الشبهة وسردت من ذكرها قديماً وحديثاً، ورددت رداً علمياً عليها، وقد تبعت المنهج النقدي في عرض الشبهة وتفنيدها، وكان من أهم النتائج التي خرجت به هذه الدراسة: أنّ الروايات لصحيح البخاري موجودة متداولة، ومُشتهرة، واختاروا رواية الفَرَبْرِيّ بعد مُقارنتها بغيرها، وتحديد نقاط الاختلاف بين النسخ.

الكلمات المفتاحية: شبهات - السنة - البخاري - الطعن - الحدائين - غلاة العقلايين.



The Scientific Response to repudiate the Suspicion of Losing the Original Book of Sahih Al- Bukhari

By: Ahmed Bin Nafea Al-Moree
Department of The Holy Qur'an and Sunnah
Faculty of Dawah and Osoul El-deen
Umm Al- Qura University
Kingdom of Saudi Arabia
E-mail: anmorri@uqu.edu.sa

Abstract

The Prophetic Sunnah constitutes the second pillar of Islamic legislation after the Holy Qur'an. Both books are consolidated sources of legislation. These days, the Sunnah has been exposed to biased campaigns launched by extravagant secularists and modernists. One of those outstanding suspicions is that of losing the original book of Sahih Al-Bukhari and there is no manuscript written by such Imam .. etc. Those suspicions meant to speak evil of the Sunnah and its books. Hence, this research intends to repudiate those suspicions and their allegations. The researcher has inserted the wording of those suspicions with reference to those who advocated them in ancient and modern times. The scientific response to those suspicions, as well as the whole research, follows the critical approach where the suspicions are both displayed and refuted. One of the most important findings of this research is that the narrations of Sahih Al-Bukhari are provided, common and well- known. They chose the narration of Al- Ferabery after comparison with other narrations, then they specified the points of difference in between the various versions.

Key words: suspicions, Sunnah, Al-Bukhari, speak evil of, modernists, extravagant rationalists.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي بحمده يُستفتح كل كتاب، وبذكره يُصدر كل خطاب، الحمد لله الذي نزل أحسن الحديث كتابًا، والصلاة والسلام على من جاء ببيان ما نزل إليه سكوًا وفعلاً وخطابًا، وعلى آله وناقلي أخباره، ومدوني أحاديثه وآثاره، والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد ،

فللسنة النبوية المنزلة العظيمة من الدين، وهي أصل من أصول الدين، فهي الأصل الثاني للتشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم، جاءت مفسرة له تبين مجمله، وتفيد مطلقه، وتخصص عامه، وتفصل أحكامه، وتوضح مبهمه، فهما صنوان لا يفترقان، ومنبعان للتشريع متعاضان.

ولهذه الأهمية يقول الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ — «ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة، فمن عرف للإسلام حقه، وأوجب للدين حرمة، أكبر أن يحتقر من عظم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضيلته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول، وأتباع الوحي وأوعية الدين، وخزنة العلم، الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه، فقال ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَأْخُذُونَ بِالْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(١). وكفى المحدث شرفًا، أن يكون اسمه مقرنا باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكره متصلاً بذكره ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٢) «^(٣).

(١) [سورة التوبة: ١٠٠].

(٢) [سورة الجمعة: ٤].

(٣) ينظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٨٦)، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، الدمام: دار ابن الجوزي، الطبعة

الأولى، ١٤٣٢ هـ

وفي أيامنا هذه تعرضت السنة لحملات مُعرضة من غلاة العلمانيين، والحدائثيين، ويرجع ذلك في الغالب إلى فقدان التصور الصحيح لديهم عن الواقع الحديثي والمنهج النقدي عند المحدثين، فتنشأ عندهم الاحتمالات والتجويات العقلية المجردة التي ليس لها رصيد في الواقع العلمي والعملي، فغالبيهم بل جلهم يتناولون الطعن في السنة بمروياتها وكتبها بلا منهجية، والدليل على ذلك تناقض أقوالهم ومناهجهم، وهذا يُعطينا ملمحًا دقيقًا أنّ هؤلاء ما صنعوا هذا بتوجه من عقل ومنطق وحنة عقلية، وإلا لرجعوا عن أفكارهم، ومن أبرز الشبهات المثارة التي ينعقون ويُسغبون حولها شبهة ضياع أصل صحيح البخاري، وأنه لا توجد نسخة خطية يُعتمد عليها لصحيح البخاري إلى غير ذلك مما يرمون إلى الطعن في السنة وكُتبتها ويزعمون أنهم يمتلكون أداة العقل والنقد وهم بمعزل عنها بدلالة صنيعهم لا بدعوى مني، وقبل أن يُخضع هؤلاء فكرهم وعقولهم لقبول انتقادات ثبت بطلانها، ويطالب الأزهر بتنقيتها، فلعلهم يحاولون تنقية فكرهم وأقلامهم من الهوى والتبعية التي أوقعتهم في ترديد افتراءات باطلة على الإمام البخاري وصحيحه بما يخالف الواقع والدليل، فصحيح البخاري واقعه يشهد لكل مُنصف أنه لم يوجد حتى الآن من دواوين الحديث ما يعلو عليه في درجة الصحة، وفي تنابع إجماع جماهير علماء الأمة وعقلائها ومثقفها المعبرين على تلقيها بالقبول، وبالتالي فإنّ الخارجين عن هذا السياق بأي ذريعة، هم نُذرة لا يعتد بادعاءاتهم في ميزان النقد العلمي الصحيح، ولا تعلو العقول والأهواء الهجومية على ميزان العقول الجماعية، والمقاصد الهادفة عبر الأجيال، ومن يراجع ما كتب من مُشاغبات ومُهاترات على البخاري وغيره من دواوين السنة لا يجد فيه من حيث الجُملة ولا التفصيل جديد، بل منقول عن المستشرقين وبعض الشيعة ومن سار على دربهم، وظننا منهم أنّ ذلك سيجعل الطعن في غيره أيسر، ولكن أنى لهم ذلك! (١).

ومن أجل ذلك كله؛ وجب على المتخصصين في السنة النبوية وعلومها أن ينهضوا لردِّ

(١) ينظر: «السنة النبوية الشريفة شبهات وردود» للأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم (ص: ٧٠-٧١) بتصرف

هذه الحملات من الحداثيين وغلابة العقلانيين^(١) وغيرهم ودحض شبهاتهم بكل وجه وسبيل، وبيان قواعد المحدثين المنهجية في التعامل مع المرويات قبولاً ورداً، مع ضم التطبيقات العملية؛ حتى تكتمل الرؤية تنظيراً وتطبيقاً، فخصّصتُ هذا البحث لهذا الغرض، مُستعيناً بالله تعالى، سائلاً إياه أن يَهْدِيَنِي سِوَاءَ السَّبِيلِ، وقد جاء بناءُ البحثِ في نهايته وَفَقَّ الخُطَّةَ الآتِيَةَ:

المبحث الأول: نص الشبهة وسوق من ذكرها قديماً وحديثاً.

المبحث الثاني: الرد العلمي على شبهة ضياع أصل صحيح البخاري

ثم عقت بخاتمة ثم الفهارس العلمية.

(١) تعالت أصوات هؤلاء بمطالبة استعمال العقل في نقد المرويات، وكأنَّ المحدثين كانوا ولا عقول لهم! أو كأنَّ نقاد الحديث كانوا يستعملون عقولهم في كل شيء، فإذا ما حان وقت نقد الحديث أغفلوا عقولهم، وأصدروا أمراً لعقولهم والجهاز الإدراكي بالتعطيل سبحانه ربي هذا بهتان عظيم!!، ولا أدري أهذا التَّقدُّد للمحدثين ومناهجهم الفريدة والتي شهد بها القاصي والدَّاني من أجل التَّهقُّر الحضاري والانبهار بالغرب ما يستلزم من هؤلاء قطع كل الصِّلة بمناهجنا وعُلومنا، أم هو المصلحة الشَّخصية والأهواء، وأجزم عن خبرة ومعاملة مع هؤلاء أنَّ غالبهم ما يعرفون شيئاً عن مناهج المحدثين، بل أجزم أنهم ينقدون صحيح البخاري وما قرأوا باباً منه، فليس كل معقول يُنشئه العاقل من عنده، بل كثير من معقولات الإنسان ليست من إنشائه، وإنما هي من نقله، ولا نُغالي إن قلنا إنَّ أغلب معقولات الإنسان منقولات حتى إنَّ حياته تستحيل لو توجب عليه أن لا يأخذ إلا بما يتوصل إليه عقله، لكن ثقته بمنقولات غيره تجعله ينزلها منزلة معقولاته فيعمل بما لغيره عمله بما هو من عنده، وأتسلى بقول ابن الدمينه (من الطويل):

بَكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفَّ مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ



المبحث الأول

نص الشبهة وسوق من ذكرها قديماً وحديثاً

بداية نعرض لنص الشبهة كما جاء في كتاب «تاريخ التراث العربي» (١ / ٢٢٦ - ٢٢٧) للدكتور/ فؤاد سزكين^(١) - وقد تبعه من قال بهذه الشبهة -:

«وأول شارح للصحيح هو الخطابي (المتوفى سنة ٣٨٦هـ / ٩٩٦م)، ولم يكن يعرف إلا الروايتين الأوليين، وأما الروايات الأخرى فيبدو أنها لم تنل في القرون الأولى اهتماماً كبيراً، وأن النسيان قد طغى عليها.

ويتضح من مقارنة النقول التي وصلت إلينا في المصادر أن رواية النسفي أقل صعوبة وغموضاً في نصها عن روايه الفربري^(٢)، بكثير، ومن المرجح أن هذا هو السبب في أن الخطابي^(٣)، وأبا نعيم الأصفهاني

(١) فؤاد سزكين : هو أستاذ جامعي تركي ولد بإسطنبول سنة ١٩٢٤ م ، وحصل على درجة الماجستير في قسم الشرقيات والرياضيات والدراسات الرومانية عام ١٩٤٧ م ، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية والدراسات الإيرانية وفي الفلسفة عام ١٩٥٠ هـ ومن إنتاجه العلمي : «التاريخ التراث العربي الإسلامي وهو مترجم إلى العربية» ، و«دراسات حول مصادر الجامع الصحيح» ، وقد نال جائزة الملك فيصل للدراسات الإسلامية عام ١٩٧٩ م ، وتوفي سنة ٢٠١٨ م . ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية» للدكتور جمعة فتحي عزوز (٢٤/١)

(٢) الفربري: هو المحدث، الثقة، العالم، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي (الجامع الصحيح) عن أبي عبد الله البخاري، ولد سنة ٢٣١هـ ، واتفق كل من ترجم له على أن وفاته كانت سنة عشرين وثلاثمائة . ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/١٠ - ١٣) .

(٣) الخطابي: هو الإمام، العلامة، الحافظ، اللغوي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، الخطابي، صاحب التصانيف النافعة منها : أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، ومعالم السنن شرح سنن أبي داود، وإصلاح غلط المحدثين ، والعزلة ، وتوفي سنة ٣٨٨هـ ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧-٢٣-٢٨) .

(١) (المتوفى سنة ٤٣٠هـ / ١٠٣٨م)، والحميدي^(٢) (المتوفى سنة ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م) فضّلوا رواية النسفي فجعلوها أصلاً لشروحه أو لعملهم فيها، ورغم هذا فإن رواية النسفي قد توارت لأسباب لا نستطيع أن نعرض لها في هذا الموضوع (انظر المرجع المذكور ص ١٧٤) أمام رواية الفريزي، وتعتمد هذه على أصل يرجع إلى نص نسخة أبي جعفر محمد بن أبي حاتم كاتب البخاري، وسمعه الفريزي من البخاري مرتين، الأولى عند ما كان في فرب (٣)، سنة ٤٨٤هـ / ٨٦٢م، الثانية في بخاري سنة ٢٥٢هـ / ٨٦٦م. وهذه النصوص المتداولة لا بد أنها كانت مختلطة ومعقدة للغاية، حتى إن النسخ الأولى المنسوخة عنها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً، وفي القرن السابع الهجري. عند ما اقتصر الناس على الاشتغال بالاختلاف بين الروايات التي ترجع إلى النص المتداول للفريزي، قام على بن محمد بن عبد الله اليونيني (المتوفى سنة ٧٠١هـ / ١٣٠٢م) بتحرير النص الذي بين أيدينا، ويبدو أن الروايات الأخرى

(١) أبو نعيم الأصبهاني: هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الإمام، الحافظ، الثقة، العلامة، شيخ الإسلام، أبو نعيم المهراني، الأصبهاني، الصوفي، الأحول، سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء، وصاحب (الحلية). ولد: سنة ست وثلاثين وثلاث مائة. وكان أبوه من علماء المحدثين والرحالين، فاستجاز له جماعة من كبار المسندين، مات أبو نعيم الحافظ: في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربع مائة وله أربع وتسعون سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٤٥٣-٤٦٢).

(٢) الحميدي: هو الإمام، القدوة، الأثري المتقن، الحافظ، شيخ المحدثين، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن يصل الأزدي، الحميدي، الأندلسي؛ الميورقي، الفقيه، الظاهري، صاحب ابن حزم وتلميذه، صاحب التصانيف الماتعة منها: الجمع بين الصحيحين، وجذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر، الذهب المسبوك في وعظ الملوك، وتفسير غريب ما في الصحيحين. توفي سنة ٤٨٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/١٢٠ وما بعدها).

(٣) فريزي: بكسر أوله وقد فتحه بعضهم، وثانيه مفتوح ثم باء موحدة ساكنة، وراء: بليدة بين جيحون وبخاري، بينها وبين جيحون نحو الفرسخ، وكان يعرف برباط طاهر بن علي، وقد خرج منها جماعة من العلماء والرؤاة، منهم: محمد بن يوسف البخاري، راوية صحيح محمد بن إسماعيل البخاري. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٤/٢٤٥-٢٤٦).

قد ضاعت للأسف.....إلى آخر كلامه.

وأيضاً هناك باحث في احدى مقالاته يقول: «وهو في الحقيقة ليس بسؤال لكنه أقرب ما يكون إلى الرجاء والتوسل إلى علماء وفقهاء العالم الإسلامي، بل هو نداء لكل عُقلاء الدنيا، وهو يتلخص في الجدل في البحث عن الدلائل المادية من الوثائق والمخطوطات والتي يمكن بها وبها فقط العدول عما أوصلتنا الدراسة إليه، وتحديد أكثر أين هي تلك المخطوطة والتي أخذنا منها ما بين أيدينا من كتاب الجامع الصَّحيح؟

وإلى ذلك الحين نرجو منهم التوقف عن وصف مصنفات الروايات المنسوبة إلى الرسول بأنها هي الصَّحاح، والرجاء الأهم الإقلاع عن نعت مصنف البخاري بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله، وما يزعمونه عن أمهات الكتب وثوابت الأمة فلربما حملت الأمة تراثاً من سفاح...!!، والفيصل اليقين في هذا الذي ذهبنا إليه هو كتاب الله فما كان منها يوافقنا أخذنا به، وما كان منها يخالفه نبذناه ولو كان في أعلى درجات الصحة وحسبما وضعوه هم من مؤشرات للصَّحة، فما هي إلا آراء بشرية، تاريخية، نسبية، تحتمل الصَّحة والتكران، والقبول والبطلان. (١)

(١) باحث يُدعى / محمد عبد العزيز خليفة، استشاري تصميم وبناء نظم معلومات الحاسب الآلي، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، وهذا رابط المقال على شبكة الإنترنت

المبحث الثاني

نسخ أصول صحيح البخاري الخطية والشبهات المثارة حولها

بداية نسأل هؤلاء تُوجد كتب قبل صحيح البخاري كموطأ الإمام مالك (١٧٩ هـ—)، ويوجد كتاب العين للخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ—) في علم المعاجم، والكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ—) في النحو، فلماذا لا تطعنون في أصولها أيضاً؟ وهي أقدم من صحيح البخاري، وهل هناك فرق بين كتب اللغة والحديث في أصول النسخ والروايات أم ماذا؟

مقارنة عصر الإمام البخاري بعصرنا في علوم الرقمنة وأرشفة المعلومات ووسائل حفظ المعلومات والوثائق هو ضرب من العبث، وعدم الموضوعية في النقد، فكل عصر مقاييسه وأدواته فلا يصح أن نطبق معايير التكنولوجيا والتقنية الحديثة وهذا التقدم التقني الهائل ونقارنه بعصر الإمام البخاري في حفظ الكتب والروايات.

وللرد نقول:

أولاً: اهتم المحدّثون بكتاب «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، وأولوه عناية خاصة تليق بمكانته الكبيرة في نفوسهم، وقد تجلت أولى مظاهر هذا الاهتمام في كثرة المتلقين لهذا الكتاب عن مُصنّفه، ثم تابعت العناية به وضبطه وفق قواعد المحدّثين والحرص على تبليغه جيلاً بعد جيل فانتشر في الأفاق، وسارت به الرُّكبان، وكُتب له القبول في الأرض فحدث به في بلاد الحجاز والعراق وخراسان وما وراء النهر، وكتب عنه العلماء والمحدّثون، وقد روى عنه: مسلم، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والترمذي، ومحمد بن نصر المروزي، وصالح بن محمد، وابن خزيمة وغيرهم من الرواة الكثير الذين لا يحدهم حصر.

وقد أورد الحافظ ابن حجر رواية عن أحمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفَرَبْرِيّ (٣٢٠ هـ) ^(١) أن من

(١) ينظر مصادر ترجمته في: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٤/١٨٩٦-١٨٩٧، و«الإكمال» لابن ماكولا ٧/٧٤،

و«مشارك الأنوار» ٢/١٦٩، و«الأنساب» ٩/٢٦٠

سمعوا من البخاري كتابه الجامع الصحيح وحده كانوا تسعين ألفاً وكان هو منهم، كما يذكر الفَرَبْرِيّ أنه لم يبق ممن سمعه من البخاري إلا هو. (١)

ولذلك كانت رواية الفَرَبْرِيّ أشهر الروايات وأتقنها؛ لكونه آخر الرواة سماعاً عن البخاري وآخرهم حياة بعده، وعن هذه الرواية تسلسلت كل الطرق المعاصرة التي وقفت عليها، وعن رواية الفَرَبْرِيّ كتب الكرمانى (٢)، وابن حجر العسقلاني (٣)، والعيني (٤)، وقد جرت العادة أن يذكر أصحاب الشُّروح

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٩/٢)، «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للجيازي (١٥/١)، «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١٧/١)، «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٧٣/١)، «سير أعلام النبلاء» (٣٩٨/١٢).

(٢) الكرمانى: هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى، أصله من كرمان. اشتهر في بغداد، قال ابن حجي: تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة. وأقام مدة بمكة. وفيها فرغ من تأليف كتابه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، وصنف في العربية والمنطق قال الشيخ شهاب الدين ابن حجي تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة وكان مقبلاً على شأنه لا يتردد إلى أبناء الدنيا قانعا باليسير ملازمًا للعلم مع التواضع والبر بأهل العلم وتوفي راجعاً من الحج في المحرم سنة ٧٨٦هـ ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٦٦-٦٧.

(٣) ابن حجر العسقلاني: هو أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاوي: «انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر»، وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه. وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، والإصابة في تمييز الصحابة، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، وغيرها من المؤلفات البديعة، وقد ترجم له تلميذه النجيب الحافظ السخاوي ترجمة حافلة من أمتع كتب التراجم جاءت في ثلاث مجلدات موسومة بالجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. ينظر: الضوء اللامع (٢/٣٦-٤٠).

(٤) العيني: هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي، أصله من حلب ومولده في عيتاب، وأقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، وتقرب من الملك المؤيد حتى عدّ من أخصائه. ولما ولي الأشرف سامره ولزمه، وكان يكرمه ويقدمه. ثم صرف عن وظائفه،

المعروفة الأسانيد التي سمعوا بها البخاري^(١).

وهناك أسباب عديدة أعطت هذه المكانة لرواية الفِرْبَرِيِّ وتميزها عن غيرها^(٢).

ومن هذه الأسباب:

أولاً: عدالة الفِرْبَرِيِّ وضبطه، وثناء العلماء عليه:

لا شك أن أول الأشياء التي ينبغي أن تتوفر في ناقل الخبر هو عدالته وثقته، حتى يكون خبره مقبولاً، وقد أطبق العلماء على عدالة الفربري وكمال ضبطه وإتقانه.

الأمر الثاني: كمال نسخته وعدم نقصانها:

من عوامل المفاضلة بين الروايات كمال الرواية وعدم نقصانها، فالإقبال على النسخة الأتم والأكمل أولى للرواية منها عن غيرها.

قال الأبناسي في كتابه «الشذا الفياح» وهو يُعلق على قول ابن الصلاح في عدد أحاديث الصَّحيح وهو قوله: قيل: أربعة آلاف حديث... قال: هذه رواية الفِرْبَرِيِّ وأما رواية حماد بن شاکر^(٣) فهو دونها بمائتي حديث، ودون هذه بمائة حديث، أي: رواية إبراهيم بن مَعْقِل^(٤). اهـ.

فهذا النَّص يفيد تمام رواية الفربري عن غيرها من الروايات .

الأمر الثالث: من الأمور التي تميزت بها رواية الفِرْبَرِيِّ صحة أصله الذي أخذ منه:

ذكر أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) في كتابه التعديل والتجريح ما يدل على أن الفِرْبَرِيِّ كان عنده أصل

وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. من كتبه «عمدة القاري في شرح البخاري»، ومغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، وغيرها من المصنفات البديعة وتوفي سنة ٨٥٥هـ. ينظر: البدر الطالع للسخاوي (١٠/١٣١).

(١) ينظر: مقدمة تحقيق دار الفلاح لكتاب «التوضيح» لابن الملقن ص: ٩٧ وما بعدها

(٢) ينظر: روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجاً د. شفاء على حسن الفقيه (ص ٦١ وما بعدها).

(٣) حماد بن شاکر: هو الإمام، المحدث، الصدوق، أبو محمد النسفي. حدَّث عن: عيسى بن أحمد العسقلاني،

ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى الترمذي، وطائفة. وهو أحد رواة (صحيح البخاري) عنه. وقال ابن ماكولا:

توفي سنة إحدى عشر وثلاث مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/٥).

(٤) ينظر: «الشذا الفياح»: (١/٩٠).

الجامع الذي كان بيد البخاري حيث قال: وقد أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ - رحمه الله - ثنا أبو إسحاق المُستَمَلِيّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ. اهـ^(١).

ومن النقول التي نص فيها الفَرَبْرِيّ أنه أطلع على أصل البخاري ما ذكره القاضي عياض (٥٤٤هـ) في كتابه مشارق الأنوار^(٢) وهو يذكر الخلاف في لفظة: (أبو شريح) قال: قال أبو شريح: كل شيء من البحر، كذا في أصل الأصيلي، وفي سائر النسخ: وقال شريح -صاحب النبي ﷺ- قال الفَرَبْرِيّ: كذا في أصل البخاري: (شريح). اهـ.

أي: بدون ذكر لفظة (أبو) ولذلك يقول ابن رشيد الفهري في كتاب إفادة النصيح^(٣): كان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفَرَبْرِيّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة. اهـ. فهذه النقول تدل على أن الفَرَبْرِيّ قد توفر له ما لم يتوفر لغيره من اقتنائه أصل البخاري الذي كان يحدث منه، ولا شك أن أصلاً كهذا لا يعدله أصل؛ فهو جامع بين السماع والكتابة من أصل البخاري. الأمر الرابع: من الأمور التي ميزت رواية الفَرَبْرِيّ على غيرها:

علو إسناده لبقائه مدة طويلة بعد البخاري:

من العوامل التي ساعدت على انتشار رواية الفَرَبْرِيّ: تأخر وفاة الفَرَبْرِيّ، فقد مات ﷺ لعشر بقين من شوال سنة عشرين وثلاثمائة وقد قارب التسعين عاماً.

وقد مات البخاري - رحمه الله تعالى - في مستهل شهر شوال من شهور سنة ست وخمسين ومائتين. لذا بقي الفَرَبْرِيّ بعد وفاة البخاري أربعة وستين عاماً، كان فيها مقصد العلماء والطلاب ممن يريدون سماع الصحيح عالياً.

وبقاء الفَرَبْرِيّ هذه المدة بعد وفاة البخاري، كان له أهميته التي جعلت إسناده عالياً إلى البخاري، ولا

(١) ينظر: «التعديل والتجريح» (٣١٠/١)، ترجمة الإمام البخاري، (باب في ذكر تأليفه للكتاب الجامع وحكم الكتاب ومعناه).

(٢) ينظر: «مشارق الأنوار»: (١/١٨٢).

(٣) ينظر: «إفادة النصيح»: (ص ١٨).

شك أن طلب الإسناد العالي^(١) من آداب المحدثين.

الأمر الرابع: تكرار سماعه للصحيح من البخاري:

سمع الفربري الصحيح أكثر من مرة، فقد ذكر هو نفسه أنه سمعه من البخاري مرتين^(٢)، وقال الدكتور أحمد بن فارس السُّلوم: وفي هامش إفادة النَّصِيح طرة عن التَّجِيبي صورتها ما يلي: قرأت بخط شيخنا عبد المؤمن الدِّمياطي: قال الْفِرْبَرِيُّ أخبرنا البخاري بالجامع الصَّحيح في سنة ثلاث وخمسين ومائتين اهـ فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مرات^(٣).

فانتشرت رواية الْفِرْبَرِيِّ للعوامل التي ذكرناها والتي ساعدت في انتشار رواية الْفِرْبَرِيِّ ومنها كما تقدم ملازمة الْفِرْبَرِيِّ للإمام البخاري فقد سمع الصحيح منه ثلاث مرات، وقد ذكر النووي أن صحيح البخاري قد تواتر^(٤) عن البخاري، فقد سمع الصحيح عنه خلائق كثير، ومنها سماع الْفِرْبَرِيِّ للصحيح في آخر حياة الْبُخَارِيِّ، مما يدل على أن نسخة الْفِرْبَرِيِّ وأصل الْبُخَارِيِّ الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه الْبُخَارِيُّ في صحيحه.

ومنها اشتهاؤه بالتحديث بالنسخة وصار له تلاميذ ينقلون عنه وهذا من أكد العوامل على حفظ هذه الرواية؛ فالرواية عن الشَّيخ هم الأساس في نشر علمه وذيوع صيته، وما اندثار مذهب الليث بن سعد فقيه

(١) الإسناد العالي: هو قَلَّةُ الوسائط في السَّنَدِ، أو قَدَمِ سَمَاعِ الرَّاوي، أو وفاته، وهو سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ، وأشهر أنواع العلو

قلة الوسائط بين الراوي ومنتهى الحديث. ينظر: التقييد والإيضاح للعراقي (ص: ٢٥٧-٢٦٢) بتصرف

(٢) ينظر: «التقييد لمعرفة رُواة السُّنن والأسانيد» لابن نقطة: (١/٨٩).

(٣) مقدمة كتاب «المختصر النَّصِيح في تهذيب الجامع الصَّحيح» للمهلب بن أبي صفرة التميمي المالكي الأندلسي (ص ٤٥ وما بعدها) تحقيق د. أحمد فارس السُّلوم. ط دار التوحيد.

(٤) التواتر: هو ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذراً وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم. ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (١/١٠٨).

أهل مصر^(١)، والأوزاعي فقيه أهل الشام إلا بسبب عدم توافر الأصحاب من طلابه في نشر علمه .
ثانياً : إنَّ الروايات للصَّحيح موجودة متداولة ومُشتهرة، واختاروا رواية الفِرْبَرِيِّ بعد مُقارنتها بغيرها،
وتحديد نقاط الاختلاف بين النُّسخ، وهكذا حفظ نص كل رواية فكيف ضاع غير رواية الفِرْبَرِيِّ! ورواية
العلماء كل حديث في الصَّحيح في مُصنفات الحديث الأخرى يدعمه وتفيد النُّسخ أن مما ذكره البخاري
في الصَّحيح زيادات على ذلك.

ثالثاً: اطلاع الإمام الصَّغَانِي^(٢) على نسخة الفِرْبَرِيِّ والذي كان معه أصل صحيح البخاري وقول
الصَّغَانِي^(٣) « هذا الحديث ساقط من النُّسخ كلها إلا في النُّسخة التي قُرئت على الفِرْبَرِيِّ صاحب

(١) قال الشَّافِعِي: «الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به». ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ١٥٦).

(٢) الصَّغَانِي: هو الإمام العلامة حُجَّةُ العَرَبِ، لسان أهل الأدب، فخر الحفاظ وعمدة المحدثين، رضي الدين، أَبُو
الْفَضَائِلِ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ حَيْدَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَبُو البركاتِ بْنِ أَبِي الفَضَائِلِ الفَرَشِيِّ العَدَوِيِّ
العُمَرِيِّ، الصَّغَانِيُّ الأَصْلُ البَغْدَادِيُّ الدَّارِ الحَنْفِيُّ، اللاهوري المولد، الفقيه، المحدث، حامل لواء اللغة في زمانه حجة
العرب ولسان أهل الأدب. قال فيه الإمام الذهبي: وكان إليه المُنتهى في معرفة اللسان العربي
وقال صاحب الجواهر المضية: «وكان عالماً صالحاً» وقال السيوطي: حامل لواء اللغة في زمانه، وله مؤلفات عدة منها
المشارك، وشرح الجامع الصحيح، ورسالة في الحديث الموضوع، وكتاب أسامي شيوخ البخاري، وكشف الحجاب
عن أحاديث الشهاب، وغيرها من المؤلفات الحديثية، فكان مبرزاً في اللغة والحديث وقد وافاه الأجل المحتوم ليلة
الجمعة في التاسع عشر من شعبان سنة (٦٥٠هـ)، وكانت وصيته أن يحمل جسده إلى مكة ويدفن بجوار الفضيل بن
عياض، وجعل لمن يحمله ويدفنه بمكة خمسون ديناراً، ففعل أولاده ذلك، ونفذوا وصيته.

ينظر ترجمته في: [(الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، معجم الأديب (٣/ ١٠١٥) صلة التكملة
لوفيات النقلة: (١/ ٢٦٧)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٦٣٦)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٨٣)، مسالك الأبصار (٥/ ٦٧٦ -
٦٧٨)، فوات الوفيات (١/ ٣٥٨-٣٦٠)، البلغة في ترجم أئمة النحو واللغة (ص: ١١٧)، ذيل التقييد (١/ ٥١١-٥١٢)،
عقد الجمان (١/ ٧٢)، المنهل الصافي (٥/ ١٢١)، النجوم الزاهرة (٧/ ٢٦)، بغية الوعاة: (١/ ٥١٩-٥٢١)، شذرات
الذهب (٧/ ٤٣١)، هدية العارفين (١/ ٢٨١)، معجم المؤلفين (٣/ ٢٧٩)].

(٣) وهذا بيان أماكن هذه النسخ في مكتبات العالم كما يلي:

البُخاري وعليها خطه»، فأَي توثيق أكثر من هذا!!

رابعاً: وجد بفضل الله الآن نُصوص مُكتملة لرواية أبي ذر الهروي^(١) فقد وقفت على أكثر من عشرين نسخة لهذه الرواية، وكريمة المروزية^(٢) - فقد وقفت أيضاً على أكثر من أربع عشرة نسخة خطية لهذه

النسخة الأولى: نسخة الحرم المكي وهذه النسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة الحرم المكي، الموجودة في مكة المكرمة تحت الرقم العام: (٨٠٥)، وهي من أنفس النسخ.

والنسخة الثانية: نسخة مكتبة الفاتح بتركيا وهي محفوظة تحت رقم (١٠٤٧).

النسخة الثالثة: نسخة مكتبة لالي تحت رقم (٦١٤).

النسخة الرابعة: نسخة مكتبة دارند وهي محفوظة تحت رقم (٣٦٥).

النسخة الخامسة نسخة مكتبة آيا صوفيا وهي محفوظة تحت رقم (٨٢١).

النسخة السادسة: نسخة مكتبة ولي الدين بتركيا وهذه النسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة ولي الله بتركيا، تحت رقم (٨٢٣).

النسخة السابعة: نسخة راغب باشا وهي محفوظة الأصل في مكتبة تحت رقم (٣٣٨) باسطنبول.

النسخة الثامنة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، وهذه النسخة محفوظة الأصل في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، تحت رقم (٦٧٤).

النسخة التاسعة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز رباط عثمان وهذه النسخة محفوظة الأصل في مكتبة الملك عبد العزيز تحت رقم (٣٤٩٠)

النسخة العاشرة: نسخة مكتبة المتحف البريطاني وهي محفوظة الأصل في مكتبة المتحف البريطاني تحت رقم (١١٧ — loth)

(١) أبو ذر الهروي: هو الحافظ، الإمام، الموجود، العلامة، شيخ الحرم، أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير بن محمد، المعروف ببلده: بابن السماك الأنصاري، الخراساني، الهروي، المالكي، صاحب التصانيف، وراوي الصَّحيح عن الثلاثة: المستملي، والحموي، والكشميهني، وكان ثقة ضابطاً دينا توفي سنة ٤٣٤ هـ. ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/٥٥٤-٥٦٣).

(٢) كريمة المروزية: هي الشَّيخة، العالمة، الفاضلة، المسنِّدة، الزَّاهدة أم الكرام، المجاورة بحرم الله، كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المَرُوَزيَّة. سمعت من محمد بن مكي الكشميهني، قرأ عليها الخطيب البغدادي وغيره، وطال عُمرها وعلو إسنادها، وكانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهم ومعرفة مع الخير والتَّعبُد، روت الصَّحيح مرات كثيرة، وتوفيت في ثلاث وستين وأربعمائة. ينظر ترجمتها في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/٢٣٣-٢٣٥).

الرّواية -، ورواية أبي الوقت السّجزي^(١) ولها نُسخ عديدة في مكتبات العالم وغيرها من الرّوايات وهي بإسنادهم إلى الفِرْبَرِيِّ عن الإمام البخاري مما يوضح أنّ الجامع الصّحيح للبخاري محفوظ بطرقه ورواياته.

إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدحض الشُّبهة الواهية القائلة بضياح أصل الفِرْبَرِيِّ منها أن الحافظ ابن حجر كان تحت يديه نسخة إبراهيم بن معقل النسفي وهو من تلاميذ البخاري الكبار (ت ٢٩٥هـ) وعليها خط ابن عبد البر الأندلسي (٤٦٣هـ)^(٢) فقال ابن حجر: «والنسخة من رواية ابن معقل وقفت عليها، وهي في غاية الإتقان، وعليها خطُ أبي عمر بن عبد البر» .

فهذا يدل دلالة واضحة على وجود أصول صحيح البخاري بين يدي العلماء ينقلها الطلاب عن شيوخهم ، ووجود نسخة الإمام الصّغاني من صحيح الإمام البخاري ومقارنته للنسخ بأصل النسفي والفربري يدل على فرية هذه الشبهة، ونحن لا نشك في أن انعدام الخبرة في التعامل مع التراث ، بل انعدام العلم بطبيعة علم التاريخ والمخطوطات هو السّبب في مثل هذه الإيرادات ، وإلا فمن شيناً يسيراً من هذه العلوم أيقن أن تفاوت الرّوايات والمخطوطات لكتب التراث القديمة أمر طبيعي في ظل اعتماد الناس قديماً على النسخ باليد ، وعدم التزام النساخ في بعض المواضع بما في الأصل ، بل وعدم وقوفهم على التعديلات التي يجريها المؤلف نفسه على كتابه ، فيقع الاختلاف بين النسخ ، كما وقع في " الشعر

(١) أبو الوقت السّجزي : هو شيخ الإسلام، مُسند الآفاق، أبو الوقت عبد الأول ابن الشّيبان المحدث المعمر أبي عبد الله عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السّجزي، ثم الهروي، الماليني. ولد في سنة (٤٥٨هـ) ، وكان صبوراً على القراءة، محباً للرّواية حدّث بالصّحيح مرات توفي سنة (٥٥٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٣٠٣-٣١١).

(٢) - ينظر: «الجواهر والدُّرر» في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/٩١٦).

الجاهلي " من قبل ، وفي كتب أفلاطون^(١) وأرسطو^(٢) وتراث فلاسفة اليونان كله، وأيضاً لم تكن وسائل

(١) - أفلاطون : فيلسوف يوناني ولد في أثينا أو في إيجينيا على أرجح الأقوال في سنة ٤٢٨ قبل الميلاد وكان من اسرة أثينية عريقة المجد ، رحل عن أثينا رحلات عدة ولما عاد أفلاطون إلى أثينا أنشأ الأكاديمية بالقرب من ضريح أكاديموس ومن هنا سميت بهذا الاسم . أشهر مؤلفاته: المحاورات. المحاوراة محادثة بين شخصين أو أكثر . وقد اهتمت محاورات أفلاطون باستعراض ونقد الآراء الفلسفية، حيث كانت شخصيات محاوراته تتناول المسائل الفلسفية وتتجادل حول الجوانب المتعارضة لموضوع ما .

وقد تميزت المحاورات بقيمة أدبية عالية إلى الحد الذي جعل الكثيرين من العلماء يعدون أفلاطون أعظم من كتب بالشر في اللغة اليونانية وواحدًا من أعظمهم في أي لغة أخرى. المحاورات المبكرة. هيمنت شخصية سقراط على المحاورات المبكرة، حيث يظهر فيها كشخصية رئيسية. وفي هذه المحاورات يسأل سقراط الناس عن أشياء يدعون معرفتها ويدّعي هو الجهل بها. ومن خلال الحوار يوضح سقراط أن هؤلاء الناس حقًا لا يعلمون ما يدعون معرفته. لا يعطي سقراط إجابات عن الأسئلة، لكنه يكشف أن الإجابات التي تقدمها الشخصيات الأخرى ليست كافية. المحاورات المتأخرة. تضم هذه المحاورات الجمهورية؛ السوفسطائي؛ ثياتيتوس (نظرية المعرفة). ويستخدم أفلاطون في هذه المحاورات شخصية سقراط كمجرد متحدث باسمه هو ذاته، حيث تنتقد شخصية سقراط آراء الآخرين وتقدم نظريات فلسفية معقدة. وهذه النظريات ترجع في حقيقتها إلى أفلاطون وليس إلى سقراط. ينظر: موسوعة الفلسفة للدكتور عبد الرحمن بدوي (١/ ١٥٥ وما بعدها)

(٢) - فيلسوف ومعلمٌ وعالمٌ يوناني يُعتبر، هو وأستاذه أفلاطون، أهم فيلسوفين بين جميع فلاسفة اليونان القدماء. حياته. ولد أرسطو في بلدة ستاجيرا شماليّ اليونان. وعندما بلغ الثامنة عشرة من عمره، التحق بأكاديمية أفلاطون في أثينا، وظل فيها لمدة ٢٠ عامًا ولم يغادرها إلا بعد موت أستاذه أفلاطون عام ٣٤٧ ق.م. وفي عام ٣٤٣ أو ٣٤٢ ق.م، استدعاه فيليب ملك مقدونيا؛ لتعليم وتربية ابنه الذي عُرف في التاريخ باسم الإسكندر الأكبر. عاد أرسطو إلى أثينا عام ٣٣٤ ق.م، وأنشأ مدرسته المعروفة باسم الليسيوم. وقد أطلق على أرسطو وتلاميذه اسم المشائين لأن أرسطو كان يُلقبى دروسه أثناء المشي والتجوال بصحبة تلاميذه. بعد موت الإسكندر الأكبر في عام ٣٢٣ ق.م. رمى الأثينيون أرسطو بتهمة عدم احترام الآلهة. وخوفًا من مصير سقراط، هرب أرسطو إلى مدينة كليسي (اسمها حاليًا كليسي)، حيث مات هناك بعد عام واحد.

مؤلفات أرسطو. تنقسم مؤلفاته إلى ثلاث مجموعات: ١- المؤلفات الشعبية ٢- المذكرات ٣- المقالات. وقد كانت المجموعة الأولى كتابات لعامة الجمهور خارج مدرسته وكانت المجموعة الثانية (المذكرات) تصنيفات من مواد

الحفظ كما في عصرنا الحاضر .

- ومن دلائل حفظ الأصول أيضاً عناية شراح البخاري بالأصول الخطية للروايات المختلفة فقد روى نسخة النسفي (ت ٢٩٥هـ) الإمام الخطابي - رحمه الله - ، كما قال في شرحه " أعلام الحديث " (١/١٠٥): " سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي ، حدثناه خلف بن محمد الخيام ، قال : حدثنا إبراهيم بن معقل ، عنه وهذه هي الطريقة الأشهر والأمثل لدى المحدثين ، أنهم يقرؤون مصنفاتهم على تلاميذهم ، أو يقرأ عليهم تلاميذهم مصنفاتهم ، ثم تنتشر تلك المصنفات عبر التلاميذ والرواة ، وليس عبر أصل كتاب المؤلف الذي هو نسخة واحدة يحتفظ بها لنفسه ، مع عدم وجود المطابع ودور النشر في تلك الأيام ، فقد كانت المطابع هي رواية التلاميذ مسندة موثقة .

فماذا يريد الباحث ثقة أكثر من نقل الرواة الثقات ، عن نسخ خطية قرئت على المصنف وأقرأها ، كما في " نسخة الصَّغَانِي : أنه نقلها من النسخة التي قرئت على المصنف - رحمه الله تعالى -

فصحيح البخاري حفظ بأصوله الخطية ونُسخه الكثيرة على مستوى العالم ، وحفظ بالرواية والإسناد، وهذه من خصائص أمة الإسلام .

وما أثار هؤلاء الحداثيون هذه الشبهة إلا لإثارة الشك في المصادر الرئيسة لحفظ السنة النبوية الموجودة بين أيدينا الآن، فإذا تعذر وجود النسخ الخطية الأصيلة لتلك المصادر كنسخة صحيح البخاري بخط يديه سقط الاحتجاج بغيره من باب أولى .

لو افترضنا عثور الطاعن على نسخة صحيح البخاري بخط يده ، فهل سيصدق ما فيها ويحول عنه الإشكال في الأحاديث التي يطعن فيها ، وما أشبه إلحاحه في هذه القضية بما حكى الله تعالى عن الطاعنين في القرآن بقوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَابٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا

البحوث والسجلات التاريخية أعدّها بمساعدة تلاميذه؛ لتكون مصدرًا للمعلومات التي يحتاجها العلماء الدارسون، وقد فقدت كلّ الكتابات الشعبية ولم يبق إلا القليل جدًّا من المذكرات. أما مجموعة المقالات، فتمثل تقريبًا كلّ مؤلفات أرسطو التي سلّمت من الضياع وبقيت حتى الآن. وقد كانت المقالات مؤلفة للطلاب داخل المدرسة فقط. ينظر : الموسوعة العربية العالمية مادة أرسطو .

إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾^(١) ، ينقل الطاعن نصوصًا من كلام نقاد الحديث وغيرهم في سياق مناقشاته لصحيح البخاري ، فهل وقف على نصوص كلامهم بخطوط أيديهم أو أنه يسلم بما وجد مطبوعا منها ، فإن كان الواقع هو الثاني ، فلم لا يسلم بصحيح البخاري الموجود بأيدي الناس ؟

لم يسكت نقاد الحديث عن ذكر الاختلافات الموجودة بين نسخ البخاري عند تلامذته وتلامذتهم ومن بعدهم ، ولم يستنبطوا من وجود هذه الاختلافات بين تلك النسخ ما يسبب فقد الثقة بصحيح البخاري ، بل برعوا في المقارنة والجمع والترجيح والضبط والتحرير بما يقدم به الوجه الصحيح .

لو سلمنا للطاعن حاجة صحيح البخاري لإعادة إخراجهِ مُحرراً كما كتبه البخاري فطلبنا منه أن يعيد تحقيقه وتحريره فماذا يفعل ؟ هل يستقرئ صنيع النقاد في الترجيح بين الروايات والجمع بينها فيخرج لنفسه أصحُّ نسخة بعد المقابلة الدقيقة ، وقد يقتصر على «فتح الباري» ؛ لأنه قارن بين أصول البخاري الصَّحيحة التي كانت بين يديه أما أنه سيضع الأحاديث أمامه للعرض على عقله ؛ ليجيز منها ما يشاء ويرد منها ما يشاء .

لو جرت العادة في نقل العلم بأنَّ كلَّ من صنَّف تَأليفاً فإن وراثته ذلك العلم عنه متوفقة على بقاء مصنِّفه بخط يده على مرِّ العصور ولا ينوب عن ذلك أن تنسخ منه نسخ وعنها نسخ أخرى يكتبها جيل بعد جيل فلو توقفت الوراثة على ذلك لما بقي من العلم القديم شيء يذكر فأين كتب الفلاسفة القدماء وأهل الطب وغيرهم ؟ فلما وجدنا هذا العلم ينقل علمنا أنه قد حمل في معظمه في غير المصنفات الأصلية خصوصاً عند اشتها المصنفين وكثرة تلاميذهم ، وهكذا وقع في المصنفات الحديثية أيضاً .

حتى نعلم كمية اللاعقلانية التي يحتويها القول بالشك في صحة نسبة الجامع الصحيح لمؤلفه ؛ لأنه لا توجد له نسخة خطية ، فما علينا إلا أن نتخيل أن أحدهم يدخل مكتبة ما ، ويقول لمن فيها : إنني لا أعترف بنسبة أي كتاب لديك في كل هذا المكتبة ، فأنا لا أثق في أنَّ هذا الكتب ثابتة لأصحابها حتى تأتيني بنسخها الأصلية بل ما كتبه المؤلف بخط يده ، كي يطمئن قلبي إلى صحة نسبة هذه الكتاب

(١) سورة الأنعام: ٧.

لمؤلفيها ، بل إننا لو طبقنا هذا ما بقي لنا كتاب قط .

بل أقول لو وجدت اليوم مخطوطة لصحيح البخاري في مكتبة من مكتبات العالم، وأثبت المتخصصون في دراسة المخطوطات أنها مكتوبة في زمان البخاري لما كان ذلك دليلاً على نسبتها للبخاري ولو كتب فيها أنها نسخته إلا إذا كان لهذه المخطوطة لسان ناطق يقول عند قراءتها: كتبني البخاري بيده !! من المعلوم أن البخاري كان يحدث بكتابه، وتلقاه عنه طلابه سماعاً ومقابلة لنسخهم بنسخته، فلو افترضنا جدلاً ضياع النسخة التي بخط يده فهذه النسخ تقوم مقامها فكيف وهي مئات الكتب وكل نسخة لها إسنادها!!

وهذه الصنعة التوثيقية البديعة هي ما أيس أهل الكذب والتحريف من الكذب في هذه المصنفات المسموعة فلا يتخيل أن يدخل أحداً أن يزيد في صحيح البخاري حديثاً مختلفاً ويخفى على أهل الحديث الذين سمعوا الصحيح من البخاري وهم ألوف.

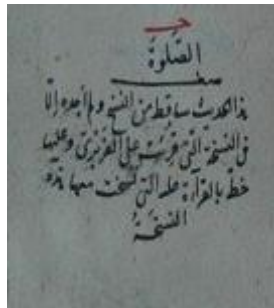
لو افترضنا جدلاً ظنية نسبة ما في صحيح البخاري إليه فإنه مع ذلك يستحيل وصم ما فيه معزواً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالكذب؛ لأن البخاري لم يتفرد أصلاً برواية حديث نبوي دون سائر الأئمة بل هي نفسها مفرقة عند غيره في كتاب السنن والمعاجم والمسانيد والأجزاء ونحوها^(١).

(١) ينظر: «المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين»، د محمد فريد زويوح (١/٤٧٣-٤٧٥).

(ملحق لوحة من نسخة الإمام الصغاني مقابلة بنسخة الإمام الفريسي من صحيح البخاري)



(ق ١٢ من نسخة الحرم المكي لنسخة الإمام الصغاني من صحيح البخاري)



توضيح لموضع الشاهد من اللوحة السابقة

الخاتمة

- إنَّ الروايات لصحيح البخاري موجودة متداولة، ومُشتهرة، واختاروا رواية الفِرْبَرِيِّ بعد مُقارنتها بغيرها، وتحديد نقاط الاختلاف بين النُّسخ، وهكذا حفظ نص كل رواية فكيف ضاع غير رواية الفِرْبَرِيِّ! ورواية العلماء كل حديث في الصَّحيح في مصنفات الحديث الأخرى يدعمه وتفيد النُّسخ أن مما ذكره البخاري في الصَّحيح زيادات على ذلك.
- انتشرت رواية الفِرْبَرِيِّ للعوامل التي ذكرناها في أول البحث والتي ساعدت في انتشار رواية الفِرْبَرِيِّ ومنها كما تقدم ملازمة الفِرْبَرِيِّ للإمام البخاري فقد سمع الصَّحيح منه ثلاث مرات، وقد ذكر النووي أنَّ صحيح البخاري قد تواتر عن البخاري، فقد سمع الصَّحيح عنه خلائق كثير، ومنها سماع الفِرْبَرِيِّ للصَّحيح في آخر حياة البخاري، مما يدل على أنَّ نسخة الفِرْبَرِيِّ وأصل البخاري الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه البخاري في صحيحه.
- ومنها اشتهاره بالتَّحديث بالنُّسخة وصار له تلاميذ ينقلون عنه وهذا من أكد العوامل على حفظ هذه الرواية؛ فالرواية عن الشَّيخ هم الأساس في نشر علمه وذيوع صيته، وما اندثار مذهب الليث بن سعد فقيه أهل مصر، والأوزاعي فقيه أهل الشَّام إلا بسبب عدم توافر الأصحاب من طلابه في نشر علمه، ومنها اكتمال النُّسخة وواقع نسخة الصَّغاني يؤكد هذا.
- اطلاع الإمام الصَّغاني على نسخة الفِرْبَرِيِّ وقول الصَّغاني « هذا الحديث ساقط من النُّسخ كلها إلا في النُّسخة التي قرئت على الفِرْبَرِيِّ صاحب البخاري وعليها خطه».
- فالحديث ساقط من النُّسخ وليس ساقطاً من الرواية عن البخاري.
- وجد بفضل الله الآن نصوص مكتملة لرواية أبي ذر الهروي، فقد وقفت على أكثر من عشرين نسخة لهذه الرواية، وكريمة المروزية -- فقد وقفت أيضاً على أكثر من أربع عشرة نسخة خطية لهذه الرواية، ورواية أبي الوقت السَّجزي ولها نسخ عديدة في مكتبات العالم وغيرها من الروايات وهي

بإسنادهم إلى الفَرَبْرِيِّ عن الإمام البُخاري مما يوضح أنّ الجامع الصَّحيح للْبُخاري محفوظ بطرقه ورواياته.

إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدحض الشُّبهة الواهية القائلة بضياع أصل صحيح البُخاري.

وأما التوصيات فكما يلي:

١. أهمية الإبقاء على فروق روايات ونسخ صحيح البخاري، وإلحاقها بعد دراستها وضبطها بالنسخ المطبوعة لصحيح البخاري.
٢. أهمية رجوع طلبة الحديث في دراساتهم إلى المصادر المخطوطة الأصيلة، واكتسابهم الدربة للتعامل معها.
٣. ينبغي الوصول إلى أفضل نص لصحيح البخاري وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المخطوطات التي ترجع إلى الروايات الأولى وذلك بإشراف هيئات علمية معتبرة في مجال تحقيق المخطوطات، ويبد عمل فريق من المتخصصين في التحقيق للتراث وفي علم الحديث الشريف.



فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث

- إفادة النَّصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد السبتي، تحقيق الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر.
- برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا، عام النشر: ١٩٨١ م.
- برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي، شمس الدين، أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠.
- تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر ت ٥٧١هـ، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥ م.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٢هـ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ت ٦٢٩هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٨هـ.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن حجر ت ٨٥٢هـ، تحقيق د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، الرياض: دار أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ م.
- التمهيد لابن عبد البر ت ٤٦٣هـ، حققه وعلق حواشيه وصححه مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧هـ
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م).
- صحيح البخاري المسمى بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه

لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

- صحيح مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- صلة الخلف بموصول السلف لمحمد بن سليمان الروداني، ت/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م).

- طبقات الحفاظ للسيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ت/ محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

- طبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) عالم الكتب - بيروت.

- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ت. د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

- طبقات الفقهاء للشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، ت. د/ إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٩٧٠م).

- الطبقات الكبرى لابن سعد ت ٢٣٠هـ، بيروت: دار صادر، وطبعة أخرى بتحقيق د. علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ت ٨٥٥هـ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- فتح الباري لابن حجر ت ٨٥٢هـ، رقم: كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

- فتح الباري لابن رجب ت ٧٩٥هـ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، السعودية: الدمام، دار ابن الجوزي، ط ١٤٢٢هـ، وطبعة أخرى لمجموعة من المحققين، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات للشيخ عبد الحی الكتاني

- (المتوفى: ١٣٨٢هـ)، ت/ إحسان عباس، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٩٨٢م).
- فهرسة ابن خير الاشبيلي لأبو بكر محمد بن خير (ت ٥٧٥ هـ)، ت/ محمد فؤاد منصور، ط/ دار الكتب العلمية (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
- فهرسة ابن عطية ت/ محمد أبو الأجنان ومحمد الزاهي، دار الغرب - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية (١٩٨٣م).
- فوات الوفيات محمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، ت/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
- ملء العيبة لابن رشيد، ت/ محمد بن الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «دراسة وتحليل»، تأليف د محمد بن عبد الكريم بن عبيد، نشر: دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجاً دراسة تحليلية مقارنة، د شفاء علي حسن الفقيه، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط ٢٠١١هـ.
- روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية» للدكتور / جمعة فتحي عبد الحلیم عزوز، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠١٣م

فهرس الموضوعات

ملخص البحث: ١٢٨٧

مقدمة ١٢٨٩

المبحث الأول: نص الشُّبهة وسوق من ذكرها قديماً وحديثاً ١٢٩٢

المبحث الثاني: نسخ أصول صحيح البخاري الخطية والشُّبهات المثارة حولها ١٢٩٥

الخاتمة ١٣٠٨

فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث ١٣١٠

فهرس الموضوعات ١٣١٣

